

شكوك سياسية متزايدة حيال نوايا البعثة الأممية في ليبيا

تعويم الإخوان والإصرار على باشاغا واستمرار دور تركيا ألغام في طريق ستيفاني وليامز

تواجه البعثة الأممية للدعم في ليبيا ورئيستها بالإجابة، ستيفاني وليامز انتقادات حادة حيث باتت الشكوك تخامر المتابعين كما الفاعلين في الأزمة الليبية غداً إسراع وليامز إلى ختام الجولة الأولى من جلسات الحوار الليبي - الليبي في تونس، ما يؤشر حسب هؤلاء على محاولات من البعثة لإعادة تثبيت الإسلاميين في السلطة.

طرابلس - عادت الشكوك في نوايا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتطل برأسها عقب حدوث مناورات خفية في ملتقى تونس للحوار السياسي، أدت إلى رفعه على ضوء خلافات بين المشاركين فيه حول بعض الرؤى الرئيسية. وشهدت اجتماعات تونس التي عقدت خلال الفترة من 7 إلى 15 نوفمبر، الكثير من الشد والجذب بين الأعضاء، وحاولت المبعوثة الأممية بالإجابة ستيفاني وليامز التغطية على المناوشات، وأشاعت أجواء متعمدة من التفاؤل عبر وسائل إعلام لترميم أجندة تضمن بشكل غير مفهوم إعادة تدوير التيار الإسلامي في السلطة خلال المرحلة المقبلة. ونجحت ستيفاني في تحقيق جوانب إيجابية في الملتقى، وبدأت النقطة المضبوطة هي تحديد موعد لإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر 2021، لكنها أخفقت في اختيار أسماء من يتولون السلطة التنفيذية المؤقتة، بشقيها المجلس الرئاسي والحكومة، وتداولت بورصة الترشيحات أسماء عدة، كان أبرزها وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحى باشاغا.

وليامز تملكها شعور جارف بأن عودة الديمقراطييين إلى البيت الأبيض مع نجاح بايدن تدعم خطة الاعتماد على الإسلاميين في ليبيا. وأكد المصير، الذي اشترط عدم ذكر اسمه، أن ستيفاني تملكها شعور جارف خلال أيام الملتقى بأن عودة الإدارة الديمقراطية إلى البيت الأبيض مع نجاح جو بايدن تدعم خطة الاعتماد على التيار الإسلامي في ليبيا، لأنها محسوبة على هذا الحزب، وتتبنى أفكاره بالنسبة إلى الموقف من هذا التيار، وتعتقد أن الدعاء ستضعف في عروقه مع تولى بايدن رسمياً، وهي غير مدركة لحجم التغيرات التي حدثت في المنطقة والعالم. وسعت ستيفاني بكل قوتها السياسية إلى عدم المساس بالاتفاقيات العسكرية والأمنية والاقتصادية، التي وقعتها حكومة الوفاق مع تركيا، لتعزيز نفوذ الإسلاميين، وهو ما يبدو أنه شجع قسراً للتوقيع على حزمة اتفاقيات أمنية وعسكرية مع كل من وزيرى الداخلية والدفاع مؤخراً، لتأمين مستقبل وجودها وأمنها في ليبيا. وظهرت المبعوثة الأممية بالإجابة، وغالبية من حضروا ملتقى تونس، أسيرة مرشحين محددين، دون مراعاة جيدة

طبيعية اللحظة التاريخية التي تمر بها الأزمة الليبية، وتفرض عدم المساس بسيادة الدولة، واتخاذ كل ما من شأنه أن يعزز وحدتها واستقلالها.

أكد المصير لـ "العرب" أن الخلاف احتدم عند التصويت على خروج كل من شغل مناصب رسمية خلال الفترة من 2014 إلى 2020، حيث يعني التصويت بنعم شريطة الحصول على نسبة 75 في المئة، عدم ترشيح فتحى باشاغا للحكومة، وعقيلة صالح رئيس البرلمان في طريق لمنصب رئيس المجلس الرئاسي، وفشلت عملية تمرير خطة احتوت على هذا المعنى، على الرغم من نبرة التهديد والوعيد.

وكانت النقطة الأكثر إثارة والتي كشفت حجم "التواطؤ أو الجهل" ما يدور في ليبيا، أن البعثة الأممية أرادت منح أعضاء الملتقى صلاحيات تشريعية، تتجاوز بها كل الأعراف والتقاليد، حيث

جرى اختيار شخصيات تحوم حولها شبهات سياسية، ولا تغطي كل المناطق الليبية، فلا يعقل عدم وجود ممثلين مباشرين لكل من ترهونة والجبل الغربي والجفرة والخفرة والهلال النقطي، كما أن هناك أوزاناً كبيرة لمن على حساب أخرى، ما يدخل بالمعادلة المناطقية التي تمثل حساسية واضحة.

لم يكن مفهوماً حديث ستيفاني المتواتر عن تقدم كبير حققه ملتقى تونس قبيل انتهائه، ما يمثل كذباً على الليبيين، ولم يقبله الكثيرون، حيث بدأ يظهر في شكل الانتقادات حادة للبعثة الأممية التي بدت رئيستها بالإجابة تريد ختام دورها في ليبيا بتحقيق إنجاز على الورق، يمكن بسهولة أن يعيد تكرار نتائج اتفاق الصحيرات.

وقال المصدر الذي تحدثت معه "العرب" إن مواقف الدول الغربية متباعدة ومفككة، على الرغم مما يبدو من انسجام أحيانا

أربك دخول رئيس المجلس الرئاسي، ورئيس حكومة الوفاق، فاين السراج، على خط الانتخابات المقبلة وتأييده لها تقديرات بعثة الأمم المتحدة بشأن تشكيل إدارة جديدة.

وعلمت "العرب" من مسؤول سياسي عربي كبير حضر اجتماعات تونس، والسلم بالكثير من تفاصيلها وكواليسها، والترتيبات التي دارت للدفع بأسماء معينة، ضمن حسبة توازنات غلبت عليها

عربي كبير حضر اجتماعات تونس، والسلم بالكثير من تفاصيلها وكواليسها، والترتيبات التي دارت للدفع بأسماء معينة، ضمن حسبة توازنات غلبت عليها



ستيفاني جاءت بأجندات في خدمة الإخوان

الاحتراب، فالرجل ليس محل توافق من قبل مصراته نفسها، وعليه خلاف كبير بين السياسيين، ولم يؤيده في ملتقى تونس صراحة سوى عدد محدود، والمج إلى تقديم إغراءات مادية لجلب أصوات له، بينما لم تكن نسبة كبيرة من التيار الإسلامي محمسة له خوفاً من تداعيات وجوده على رأس السلطة، فقد تدخل طرابلس في مستنقع جديد من الاحتراب.

وقد يمنح رفع الجولة الأولى للملتقى تونس البعض فرصة لانتقاط الأنفاس، وربما تفرز هذه الفترة القصيرة وأقعا يؤثر على جولته المقبلة، إذا جرت إعادة الحيوية لمجلس النواب وقبض على زمام المبادرة، كجسم وحيد منتخب، لتحديد الخطوط العريضة لاحقا، والتخلص من العيوب التي شابت الأداء العام بسبب الانقسام بين طبرق وطرابلس، ما يعنى وضع نهاية مبكرة للملتقى.

حول الحل السياسي، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل، وهو ما يتسبب في تراجع الكثير من التحركات الإيجابية، وتغيير مسارها في منتصف الطريق، مؤكداً أن كل ما يهيم الولايات المتحدة هو منع تكريس الجفرة والخفرة والهلال النقطي، كما نفوذ روسيا في ليبيا بأي شكل، وهو ما دفعها نحو تأييد الحل السياسي مؤخرًا.

وفي ظل الأجواء القاتمة التي تخيم على الولايات المتحدة جراء أزمة الانتخابات الرئاسية، قد يتراجع الزخم الذي أبدته واشنطن في الأونة الأخيرة، الأمر الذي يمكن أن تستغله روسيا لإعادة التوضيح سياسيا هذه المرة، والضغط على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لحسم مصير ستيفاني في البعثة بعدما عززت انحيازها لباشاغا، وسعت حديثاً لتثبيت مكانة تركيا والإسلاميين.

وتكشف المصدر أن سيناريو يمكن فتحى باشاغا كفيلاً بزيادة نسبة

الاجتماعية حتى يتسنى لها محاربة "أخطبوط" الإرهاب المستغل للفرغات التي يتركها السياسة، حيث لا يمكن للنجاحات الأمنية وحدها أن تكون ناجعة في مواجهة هذه الجماعات المنطرفة.

وقال معز علي، رئيس جمعية اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية في تصريح لـ "العرب"، "إن تونس تقدمت أمنياً في مقاومة الإرهاب... وتفكيك 33 خلية يعني وجود عمل أمني، لكن المقاربة الأمنية لا تكفي لمكافحة الإرهاب". وأضاف علي "إلى اليوم لا توجد سياسة تقى الشباب من الالتحاق بالجماعات الإرهابية، ويقع اقتناء الأشخاص في المساجد ثم يتحققون بالجماعات... لا بد من تحويرات وبرامج دقيقة في التعليم والتربية لتجفيف منابع التجنيد". وأشار إلى أن "الخطاب السياسي العنيف أثر على المجتمع والدولة لا نستطيع للانتظارات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الانتظارات الصحية بسبب تداعيات كورونا، وهي كلها أسباب قد تدفع الأشخاص نحو اختيار طريق الإرهاب".

وتزداد المخاوف التونسية من عودة الآلاف من المقاتلين الذين التحقوا بين 2011 و2015 بالجماعات الإرهابية في سوريا وليبيا والعراق، ولاسيما بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" خاصة بعد أن دفعت تركيا بالمئات من هؤلاء نحو الحرب في ليبيا.

مخاوف من خروج الوضع الصحي عن السيطرة في الجزائر

ميهوي، للصحافيين، بأن "الوضع الصحي في البلاد خطير ومقلق جراء ارتفاع حالات الإصابة بالفايروس وأن المستشفيات امتلأت عن آخرها ولا توجد أسرة لاستقبال المرضى".



رضا ميهوي

وأضاف "السكان باتوا مطالبين بالتخلي بروح المسؤولية والتزام بيوتهم، وعدم الخروج إلا للضرورة، لأن الإجراءات التي فرضتها الحكومة مؤخرا لاحتواء الفايروس لن تأتي بنتيجة في حال استمر البعض في الاستهتار بإجراءات الوقاية، خاصة في ما يتعلق بارتداء الكمامات واحترام التباعد الاجتماعي".

ومازالت الاتهامات متبادلة في الشارع الجزائري بين مؤسسات رسمية تنتقد حالة التراخي وعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية، بينما ذكرت بعض الروايات بأن الأرقام الجديدة ناجمة عن تعاون السلطات المختصة التي سمحت بالجماعات السياسية والشعبية خلال الحملة الانتخابية للاستفتاء الدستوري المنتظم في الأول من شهر نوفمبر الحالي.

وقتل شهود عيان لـ "العرب" من عدة مستشفيات بالعاصمة وضواحيها، أن "المصالح المختصة التي هيأتها الإدارات الصحية هي في حالة تشعب تام، وأن الكثير من المصابين يُصحون بالبقاء في منازلهم بعد تزويدهم بالأدوية المساعدة على تنشيط نظام المناعة".

صابر بلدي

الجزائر - تعيش الجزائر وضعا صحيا مقلقا في ظل تصاعد أعداد الإصابات بفايروس كورونا خلال الأسابيع الأخيرة، حيث ناهزت سقف الألف إصابة يوميا فضلا عن نحو عشرين وفاة، ما دفع الحكومة إلى العودة إلى تشديد الإجراءات الوقائية.

ودخلت الإجراءات الوقائية الجديدة حيز التنفيذ، الثلاثاء، حيث أغلقت غالبية المحال التجارية والخدمات أبوابها زوالا في 32 محافظة، ما أعاد أجواء الحجر الكلي الذي طُبِق خلال الأشهر الماضية على عموم البلاد، مما خلق حالة من القلق والتوجس لدى الرأي العام.

ومازالت العديد من القطاعات معطلة في البلاد بسبب الحظر المطبق عليها منذ حوالي ثمانية أشهر، على غرار النقل بين المحافظات والنقل بواسطة القطارات والمترو، إلى جانب الطيران الداخلي والدولي، الأمر الذي كبد تلك المؤسسات خسائر كبيرة دفعت بها إلى تطبيق تدابير مؤلمة تجاه الطبقة الشغيلة.

وتذكر الخبير والباحث في علم الفايروسات محمد ملهق أن "الإجراءات الملغى عنها مؤخرا تستهدف الحد من توسع دائرة العدوى، بعد ظهور حالة من التراخي بين السكان، مما نجم عنها ارتفاع مؤشر الإصابات"، ونفى أن تكون بلاده تشهد موجة ثانية من الوباء.

ولكن هذه التلميحات لا تنفي وجود مخاوف جدية من خروج الوضع الصحي عن السيطرة مع امتلاء المستشفيات بمواراة تزيد عدد الإصابات والوفيات بكوفيد - 19.

التطمينات الأمنية لا تحجب خطر الإرهاب في تونس

ويرى مراقبون أن ضبابية المشهد السياسي بشكل عناصره وخطاباته "العنيفة" ساهمت بطريقة أو بأخرى في إرساء "حواضن" للإرهاب فكريا وانتماء.

ومنذ العام 2011 تعاقبت تسع حكومات على السلطة ولم يدم بعضها إلا لشهور قليلة بسبب التجاذبات والصراعات. وأفاد الأكاديمي والباحث في الجماعات الإسلامية علي العالني "بخصوص الحصيلة التي أعلن عنها وزير الداخلية قدم خمس ملاحظات أساسية، تتمثل في أن هذه الحصيلة مرتبطة بالوضع السياسي والاجتماعي. فبخصوص الوضع السياسي تحدث وزير الداخلية عن تجاذبات سياسية بين بعض الأحزاب التي ساعدت على تنامي ظاهرة التطرف العنيف"، مشيرا إلى عدم جدية البرلمان في "احتواء الظاهرة الإرهابية عبر تهميش عمل لجنة التفسير إلى بؤر التوتر وعدم تقديم أعمالها إلى حد الآن، فضلا عن انفلاتات البرلمان بين نواب يدافعون عن الفكر التكفيري".

وتابع العالني في تصريح لـ "العرب" "ساهم تردي الوضع الاجتماعي (خاصة ارتفاع نسبة البطالة وتردي الخدمات) في تجنيد بعض المهتمشين إلى هذه الخلايا الإرهابية، بالإضافة إلى تواصل احتقان الوضع الإقليمي خاصة مع



الجهود الأمنية لوحدها لا تكفي

خالد هدي

عززت تونس من إجراءاتها الرامية إلى التصدي للإرهاب الذي يترص بالبلاد وذلك في وقت يغيب فيه الاستقرار السياسي وتطغى على المشهد المناكفات السياسية، ما يُفاقم المخاوف من انتعاش هذه الظاهرة.

وأعلنت السلطات التونسية، الإثنين، عن نجاحها في تفكيك 33 خلية تفكيرية واعتقال 1020 شخصا بتهمة الاشتباه في انتمائهم إلى تنظيمات إرهابية منذ بداية العام الحالي.

وقال وزير الداخلية توفيق شرف الدين "لقد أعلنا منذ بداية العام 876 شخصا على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ونفذنا 48 عملية أمنية استباقية تم خلالها القضاء على 9 عناصر".

وأشار الوزير خلال جلسة استماع أمام لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، إلى أن التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عيّرت خلال سنة 2020 من استراتيجياتها مستغلة اشتغال الدولة وتركيزها على مجابهة وباء كورونا.

وتعاني تونس منذ العام 2012 من تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في الجبال الغربية وداخل المدن.

وأمام ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية، أرسيت السلطات التونسية الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب في 2016، لوضع مخططات استراتيجية والتنسيق مع الوزارات، غير أن التأخير في إنجاز هذه الاستراتيجية بسبب غياب الاستقرار السياسي وتناهي الحكومات حال دون تنفيذها.